



النشرة الإخبارية

منظمة العفو الدولية

مايو/أيار 2008، المجلد 38، العدد 4
رقم الوثيقة: NWS 21/004/2008

«غوانتاميتو» موريتانيا

لا يزال المهاجرون يُحتجزون في أوضاع تتسم بالاحتفاظ والقدارة في مدرسة سابقة في نواذيبو بشمال موريتانيا. ويُتهم هؤلاء بمحاولة مغادرة البلاد «بصورة غير شرعية» إلى جزر كناري، وهذه لا تعتبر «جريمة» بموجب القانون الموريتاني، فيتم اعتقالهم لعدة أيام قبل ترحيلهم إلى مالي أو السنغال. وقد احتُجز في هذه المدرسة ما يربو على 4,000 مهاجر منذ عام 2006، عندما حوّلتها السلطات الأسبانية إلى مركز اعتقال.

إن هذا المركز، الذي صُمم لمنع المهاجرين غير الشرعيين من دخول أسبانيا، لا يحمل إسمًا رسميًا. وتطلق عليه السلطات اسم مركز «الاحتفاظ» أو «الاحتجاز»، ولكن السكان المحليين في نواذيبو يطلقون عليه اسم «غوانتاميتو» - أي «غوانتانامو الصغير». وبغض النظر عن تسميته، فإن هذا المركز غير نظامي ويوجد خارج إطار القانون كلياً.

وعندما زارته منظمة العفو الدولية في مطلع مارس/آذار، وجدت 62 شخصاً محشورين في غرفتي صف، مساحة كل منهما تبلغ 5x8م، بينهم 35 مهاجراً كانوا قد رُحّلوا من المغرب بعد فشلهم في الوصول إلى أسبانيا بحراً. وقد احتُجز الأشخاص طوال اليوم تقريباً داخل غرف الصف القذرة والرديئة التهوية. ويمكن احتجازهم لبضعة أيام أو أكثر قبل ترحيلهم. ونظراً لأن المركز غير نظامي، فإنه ليس هناك فترة اعتقال قصوى، على الرغم من أن السلطات الموريتانية تبذل قصارى جهدها لترحيلهم في أسرع وقت ممكن. وقال أحد المعتقلين، وعمره 17 عاماً، لمنظمة العفو الدولية: «إننا نأكل على الأُسرة، ونقضي حاجتنا في دلو... ولا يكلمنا أحد، وسيقومون بترحيلنا، كان الله في عوننا».

ومنذ عام 2006، عندما أصبحت الطرق إلى أسبانيا عبر سبتة ومليلية «تحت السيطرة المشددة»، حاول مئات المهاجرين من غرب أفريقيا بشكل رئيسي يحاولون شق طريق بديل عبر جزر كناري من جنوب المغرب أو موريتانيا، وبالذات نواذيبو. وهم يدفعون مبالغ مالية طائلة إلى الأشخاص الذين ينظمون رحلاتهم. ويُقال إنهم أحياناً يدفعون أموالاً إلى أفراد الأمن الذين يسمحون لهم بمغادرة الشاطئ مقابل دفع رشاً، ثم يقبضون عليهم في وقت لاحق على الشاطئ أو في عرض البحر.

وفي بعض الحالات، قبض على بعض الأشخاص تعسفياً بعد اتهامهم بأنهم مهاجرون غير شرعيين. وقال أحد الرجال المحتجزين في مركز نواذيبو لمنظمة العفو الدولية: «يوم السبت، الموافق 1 مارس/آذار... قبض عليّ أفراد الشرطة في سيارة أجرة، وكانوا يبحثون عن مهاجرين: طلبوا مني رشوة لِكُنني رخصت، فاقترادوني إلى مركز الشرطة، ومن ثم إلى مركز الاعتقال، حيث أبلغت بأنه سيتم ترحيلي إلى السنغال».

وتعرض بعضهم إلى إساءة المعاملة. وقبل زيارة منظمة العفو الدولية إلى مركز نواذيبو بساعات قليلة، تعرض اثنان من المعتقلين للضرب المبرح على أيدي أفراد الشرطة. وقد ألقوه أرضاً، وضربوه بحزام وداسوا عليه بالأحذية المدببة. إن السلطات الموريتانية ملزمة بوقف اعتقال الأشخاص تعسفياً وحشرهم في غرف قذرة وترحيلهم من دون منحهم أي وسائل للتقدم باستئناف.



مركز الاعتقال في نواذيبو بشمال موريتانيا، مارس/آذار 2008. وقد احتُجز هناك أكثر من 4,000 مهاجر في ظل أوضاع مزرية منذ عام 2006.



أحد أفراد الشرطة العسكرية يصوب رشاشاً نحو امرأة بينما يتظاهر الناس بجانب جثة ضحية قُتلت خلال عملية للشرطة نُفذت في أحد أحياء الصفيح في ريو دي جانيرو، فبراير/شباط 2007.

المغادرة أو القتل

عشر. فقد قُتلت برصاصة طائشة أثناء عملية إطلاق نار بين الشرطة وتجار المخدرات في حي موررو دومكاكو في ريو دي جانيرو.

إن حوادث إطلاق النار بين العصابات والشرطة أثناء عمليات حفظ الأمن العسكرية تزهق آلاف الأرواح، كما تسفر عن عمليات إغلاق طويلة الأجل للمدارس والمحلات التجارية والعيادات الصحية، والتي لها تأثير هائل على النساء، حيث تعزز أنماط العزل الاجتماعي. ففي خارديم أنغيلا في ساو باولو، أبلغت منظمة العفو الدولية بأن النساء اللاتي يوشكن على الولادة، يجب أن يُنقلن إلى المستشفى بواسطة سيارات شرطة الحي، لأنه لا تتوفر وسائل مواصلات أخرى.

إن نسبة النساء في السجون البرازيلية متدنية، إلا أنها آخذة بالارتفاع. وقد كشفت دراسات أجريت مؤخراً النقاب عن الأوضاع التي لا تُحتمل التي يعيشن في ظلها والتمييز الذي يعانين منه. فالنساء يتعرضن لإساءة معاملة جسدية ونفسية - وأحياناً للاغتصاب؛ ويتقشى الحرمان من الحق في الحصول على الحد الأدنى الكافي من الرعاية الصحية. لقد خذلت الدولة هؤلاء النساء على مستويات عدة. فقد سمحت بالإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان، وبالتالي ساعدت على ترسيخ أنماط الانتهاكات، وهذا هو الأسوأ.

وعلى الرغم من حجم المشكلات التي تواجهها النساء اللاتي يحاولن البقاء على قيد الحياة في مجتمعات تعصف بها الجريمة والفساد من دون مساعدة تُذكر من جانب الدولة، فإن معاناتهن ظلت مخفية إلى حد كبير. بيد أن مبادرات النساء اللواتي يتعرضن للخطر والمدافعين عن حقوق الإنسان أدت إلى خلق شكل جديد من الأنشطة والتمكين. وإن الحركة النسائية النابضة بالحياة تؤكد أن الاستماع إلى معاناة النساء قد بدأ أخيراً.

انظر: التقاط القطع - تعرض النساء للعنف في المناطق الحضرية في البرازيل (AMR 19/001/2008).

تناضل النساء اللاتي يعشن في مدن الصفيح البرازيلية من أجل البقاء في ظل أوضاع العنف على أيدي العصابات والشرطة والتمييز والإهمال. ففي مختلف أنحاء البلاد، وفي آلاف المجتمعات الرثة والمهمشة، يعيش ملايين البرازيليين تحت سيطرة العصابات الإجرامية. وقد خلق غياب الدولة فراغاً سمح لهذه العصابات بالهيمنة على مناحي الحياة كافة.

ففي مايو/أيار 2006، زار مندوبو منظمة العفو الدولية مشروعاً يعمل مع الفتيات المراهقات في حي سانتو أمارو، وهو أحد أكثر الأحياء عنفاً في «رسيبي». وقد تحدث عدد من الفتيات في سن الثالثة عشرة والرابعة عشرة وبعض والديه عن الحياة في مجتمعاتهم. فقالت إحدى الفتيات إن الناس يغادرون كي لا يُقتلوا. فإذا أبلغت عن أمر، فإنك ستموت». لقد بلغت سطوة العصابات حداً لم تستطع الفتيات معه الانضمام إلى مشروع مماثل قريب، لأن ذلك يعني عبور منطقة نفوذ لعصابة أخرى، حيث يخاطرون بالتعرض للاعتداء. وفوق ذلك كله، فإن الفتيات يشعرن بأنه لا وجود للشرطة في المجتمع: «فالشرطة لا تأتي إلا لنقل الجثث». وينحصر حفظ الأمن في أحياء الصفيح بشكل رئيسي في احتواء الجريمة داخل تلك الأحياء. إن وجود الشرطة يتخذ بوجه عام شكل مجموعات غازية تتبادل إطلاق النار مع المجرمين وترهب السكان. ولكنها نادراً ما توفر حماية طويلة الأجل، هذا إذا وفرتها أصلاً.

ومع أن النساء قد لا يشكلن الأهداف الرئيسية لعمليات الشرطة، فإن تأثير العنف على حياتهن يتسم بالعمق ويُقابل بالتجاهل الكبير. فالنساء يتعرضن للتهديدات والاعتداءات عندما يحاولن حماية أقربائهن الذكور. كما يتعرضن لإساءة المعاملة اللفظية والجنسية على أيدي الشرطة، ويواجهن القتل والإصابة بجروح في عمليات تبادل إطلاق النار. ففي مارس/آذار 2007، أطلقت النار على ألانا إزيكويل فاردريت قتيلاً قبل أسبوع واحد فقط من حلول عيد ميلادها الثالث

مناشدات عالمية

- «يوم التحرك من أجل كينيا» ضد أعمال العنف
- دعم أفضل للنسويات من العنف المنزلي في بيلاروس
- 35 عاماً تحت حكم الإعدام في اليابان
- السعودية: حكم بتهمة «التحريض على الاحتجاج»
- تهديد محام تركي مدافع عن حقوق الإنسان
- الحكم بالسجن على محرر جريدة في أذربيجان



- اليوم العالمي لحرية الصحافة 4
- يوم العمال العالمي
- إيران: إطلاق سراح سجين
- محكوم عليها بالإعدام



في هذا العدد

3-2

3 مايو/أيار - اليوم العالمي لحرية الصحافة

قُتل ثمانية صحفيين حتى الآن في عام 2008، ويقع 128 آخرون في السجون بسبب قيامهم بعملهم. ومن بين التهم الأكثر شيوعاً التي تستخدم لتبرير حبس الصحفيين في شتى أنحاء العالم: «التخريب»، و«إفشاء أسرار الدولة» و«العمل ضد المصالح الوطنية».

أذربيجان - تصاعد بواعث القلق على سلامة الصحفيين المستقلين

ذكر أنه تم التعرف على هوية بعض المهاجمين على أنهم من الموظفين الرسميين المحليين. وفي 13 مارس/آذار 2008، طعن في صدره بينما كان يغادر مكتبه. وفي أبريل/نيسان، عُرض على شاشات القنوات التلفزيونية المؤيدة للحكومة شريط مصور يُظهر رجلاً ذا ميول جنسية مثلية زعم أنه عشيق عقيل خليلوف، وأنه طعنه بسبب الغيرة. ولكن عقيل خليلوف ينفي أنه يعرف ذلك الرجل المثلي، أو أنه هو الذي هاجمه. وذكر أن المحققين مارسوا ضغوطاً على عقيل خليلوف، قبل بث الشريط، لإرغامه على توريط زميل له في جريدة أذالديق في حادثة الطعن، وذلك بتهديده ببث صور على التلفزيون الوطني تزعم أنه ذو ميول جنسية مثلية، وهو أمر غير مقبول على نطاق واسع في أذربيجان.

ويساور منظمة العفو الدولية قلق عميق على سلامة عقيل خليلوف وغيره من الصحفيين المستقلين. ومع تدهور حالة حرية التعبير في أذربيجان، تزداد المخاوف أيضاً من إمكانية إسكات الأصوات المنتقدة قبل حلول موعد الانتخابات الرئاسية في أكتوبر/تشرين الأول. مقابلة مع عقيل خليلوف عقب حادثة طعنه في مارس/آذار (الترجمة على الشريط بالإنجليزية) انظر: www.youtube.com/watch?v=BRs-rPq2jnl&url وللإطلاع على مزيد من المعلومات، انظر، أذربيجان: رسائل مختلطة بشأن حرية التعبير (EUR 55/002/2008).

إن الصحفيين في أذربيجان الذين يناضلون من أجل فضح إساءة استخدام سلطة الحكومة يعيشون في ظروف تزيد خطر الاعتقالات ذات الدوافع السياسية والاعتداءات الجسدية وحتى التهديدات بالقتل. وتواصل السلطات الضغط على وسائل الإعلام، من قبيل جريدة «أذالديق» المعارضة بهدف إسكات المعارضة. ففي أغسطس/آب 2008، وجهت تهم التشهير ضد جريدة «أذالديق». وفي أكتوبر/تشرين الأول 2006، أخلت مباني الجريدة في باكو، إلى جانب مباني عدد من وسائل الإعلام المستقلة الأخرى.

وفي 7 مارس/آذار 2008، حُكم على قنينة زاهد، رئيس تحرير جريدة «أذالديق»، بالسجن أربع سنوات بتهم «الغوغائية والاعتداء والضرب». فقد زُعم أنه اعتدى على اثنين من المارة خارج مكاتب الجريدة في نوفمبر/تشرين الثاني 2007، وهي تهمة ينكرها. وفي مارس/آذار 2005، زُعم أن عدداً من أفراد الشرطة اختطفوه وضربوه وجردوه من ملابسه، والتقطوا له صوراً مع مومسات مزعومات، ثم نُتت تلك المادة على شاشات قنوات التلفزة الموالية للحكومة. ويقضي شقيقه ساكت زاهدوف، وهو كاتب ساخر في جريدة «أذالديق»، حكماً بالسجن لمدة ثلاث سنوات بسبب استخدام المخدرات غير المشروع، وهي تهمة لم يتم إثباتها بشكل حاسم في محاكمته.

وفي فبراير/شباط 2008، تعرض عقيل خليلوف، مراسل جريدة «أذالديق» للاعتداء؛ وقد

زمبابوي - «راديو الحوار»: لا يزال محروماً من الترخيص



عربة راديو الحوار على الطرقات، زمبابوي، 2008.

والإنتاج، كي يكون مستعداً للانطلاق على الهواء حالما يحصل على ترخيص. وقيامه بعروض على الطرقات، فإنه يحافظ على الاتصال بالمجتمع الذي يخدمه. كما أنه يناضل بلا كلل أو ملل من أجل حصول إذاعات المجتمعات المحلية في زمبابوي على تراخيص.

في 3 مايو/أيار، الذي يصادف اليوم العالمي لحرية الصحافة، تطلق منظمة العفو الدولية وراديو الحوار حملة تهدف إلى حث سلطات زمبابوي على منح ترخيص إلى راديو الحوار. وللإطلاع على مزيد من عمل راديو الحوار، زوروا الموقع:

(www.radiodialogue.com). وللمشاركة في

الحملة، يرجى الاتصال بمنظمة العفو الدولية عبر موقعها على الشبكة الدولية: (www.amnesty.org).

في 29 مارس/آذار، توجه سكان زمبابوي إلى الانتخابات العامة التي سبقتها عمليات تهريب ومضايقة لنشطاء المعارضة. ولم تُعلن نتائج الانتخابات الرئاسية بعد مرور نحو ثلاثة أسابيع على التصويت. كما ازدادت وتيرة العنف الذي ترعاه الدولة والذي يرتكبه أفراد الشرطة والجيش و«المحاربون القدامى» وأنصار الحزب الحاكم.

لا يزال «راديو الحوار»، وهو دار للإذاعة مركزها في بولاوايو في جنوب غرب زمبابوي، بانتظار الحصول على ترخيص لبدء البث.

وقد اصطدم راديو الحوار وغيره من الإذاعات بسلطة البث الإذاعي في زمبابوي، التي أنشأت في عام 2001 بغرض إصدار التراخيص لمحطات الإذاعة والتلفزة. وبعد مرور سبع سنوات، فإن سلطة البث الإذاعي في زمبابوي لم تكن برفض إصدار ترخيص واحد لمحطات الإذاعة الخاصة فحسب، وإنما أغلقت في مايو/أيار 2002 تلفزيون «جوي»، وهو محطة التلفزة المستقلة الوحيدة في زمبابوي.

وراديو الحوار هو مبادرة مجتمعية محلية غير ربحية تسعى إلى إنشاء محطة إذاعة تبث إلى سكان بولاوايو والمناطق المحيطة بها. وتهدف إلى توفير قناة للحوار وتبادل المعلومات بشأن القضايا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والتنمية. ويقضي المنتجون وقتهم في التحدث إلى المجتمع المحلي وتحفيز الحوار وتسجيل تجاربهم.

وحتى الآن لا يمكن سماع تلك الشهادات. وفي هذه الأثناء يواصل «راديو الحوار» العمل على شكل ستوديو للتسجيل



صحفيون مُنعوا من دخول مكاتب جريدتي «ريالي أذربيجان» و«غوندليك أذربيفكان»، أثناء قيام أفراد الأمن الوطني بتفتيش المكان، مايو/أيار 2007.

أذربيجان

الحكم بالسجن 11 سنة على محرر جريدة

بعد سنوات عدة من المضايقة على أيدي السلطات، قدم إنولا فيتولايف، محرر إحدى الجرائد المعارضة، إلى المحاكمة مرتين في عام 2007، وحُكم عليه بالسجن مدة مجموعها 11 عاماً. وتعتقد منظمة العفو الدولية أنه سجين رأي.

وفي 20 أبريل/نيسان 2007، حُكم على إنولا فيتولايف بالسجن مدة سنتين ونصف السنة بتهمة القذف والتشهير. وأعيد نشر مواد على الانترنت كان قد كتبها قبل سنوات ونفى أن يكون قد كتبها، وهي تختلف عن الرواية التاريخية المسموح بها رسمياً للحرب في إقليم ناغورفي كراباخ في الفترة 1991-1994.

وفي 20 أكتوبر/تشرين الأول 2007، حُكم على إنولا فيتولايف بالسجن ثماني سنوات ونصف السنة بثلاث تهم منفصلة هي الإرهاب وإثارة الكراهية العرقية والتهرب من الضرائب. وتتعلق التهمتان الأولى والثانية بمقالتين كتبتهما في جريدة «ريالي أذربيجان»، إحداهما حول الأهداف المحتملة في أذربيجان في حالة نشوب صراع أمريكي - إيراني، والثانية حول الحصص العرقية في المناصب الإدارية التنفيذية. وقد افتقرت التهمتان إلى المصداقية، وقال محاميه إن تهمة التهرب من



2005. بيد أنه صُرف النظر عن ذلك القرار، وذلك لأن هناك خشية من أن يؤدي إبطال حكم الإعدام إلى تقيؤ الثقة العامة في استخدام عقوبة الإعدام في اليابان على ما يبدو. وقد استنفذ أوكونيشي مسارو دعاوى الاستئناف، ويمكن أن يتم إعدامه في أي وقت، ما لم يصدر عنه عفو من قبل وزير العدل أو يُسمح بإعادة محاكمته.

يرجى كتابة مناشدات إلى السلطات، تحثونهم فيها على إبطال حكم الإعدام الصادر بحق أوكونيشي مسارو. ترسل المناشدات إلى وزير العدل هاتوياما كونييو على العنوان التالي: Minister Hatoyama Kunio, Ministry of Justice, 11-1- Kasumigaseki, Chiyoda-ku, Tokyo 100-8977, Japan. Fax: +81 3 3592 7088 or +81 3 5511 7200. Email: webmaster@moj.go.jp طريقة المخاطبة: معالي الوزير

اليابان

35 عاماً تحت حكم الإعدام

«أرجوكم، أريد تبرئتي من تهمة الزائفة وأنا على قيد الحياة»

أوكونيشي مسارو، يتحدث إلى زواره في أبريل/نيسان 2005.

ظل أوكونيشي مسارو، البالغ من العمر 82 عاماً، تحت حكم الإعدام منذ عام 1972. وكان قد حُكم عليه بالإعدام بعد إدانته بتسميم خمس نساء حتى الموت في مدينة نيساري بجنوب اليابان في 28 مارس/آذار 1961. وكانت زوجته وعشيقتة من بين الضحايا. وقد اتهم بتقديم نبيذ ممزوج بمواد كيميائية زراعية. ولم تظهر أدلة تثبت أن أوكونيشي مسارو هو الذي وضع السم.

وقد اعترف أوكونيشي مسارو بالجريمة بعد جلسات استجواب طويلة من قبل الشرطة، ذكر أنه تعرض خلالها للتعذيب. ولدى محاكمته تراجع عن اعترافه، ووجد غير مهذب نظراً لعدم توفر الأدلة. وعند الاستئناف أبطأ الحكم من قبل محكمة أعلى، وحُكم عليه بالإعدام. وعلى الرغم من دعاوى الاستئناف التي رفعها لإعادة محاكمته، فقد أيدت المحكمة العليا حكم الإعدام في 15 يونيو/حزيران 1972.

وأخيراً، وبعد محاولة الاستئناف السابعة ضد الحكم، وافقت المحكمة العليا في ناغويا على إعادة محاكمته، التي بدأت في أبريل/نيسان

مناشدات عالمية



الضرائب التي حُكم عليه بسببها بدفع غرامة قيمتها 200000 منات جديد (حوالي 235000 دولار أمريكي) استندت إلى حسابات خاطئة. وفي 16 يناير/كانون الثاني 2008 أيدت محكمة الاستئناف في باكو إدانته إيتولا فيتولايف التي صدرت في أكتوبر/تشرين الأول. وهو مسجون حالياً في السجن رقم 12.

يرجى كتابة مناشدات تدعون فيها السلطات إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن إنولا فيتولايف المسجون بسبب ممارسته لحقه في حرية التعبير، وضمان حصوله على تعويضات مناسبة، وتحثونها على ضمان إجراء تحقيق واف ومحايد وشامل في الاعتداءات التي يتعرض لها الصحفيون، وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة. President Ilyas Aliyev, Office of the President of the Azerbaijan Republic, 19 Istiqlaliyyat Street, Baku AZ1066, Azerbaijan. طريقة المخاطبة: سيادة الرئيس

1 مايو/أيار - يوم العمال العالمي

في كل عام يُقتل مئات النقبائين، ويُزج آلاف آخرون في السجون ويتعرضون للضرب في المظاهرات أو التعذيب أو الحكم عليهم بالسجن مدداً طويلة. ويفقد آخرون عيادون وظائفهم لمجرد محاولة تشكيل نقابة عمالية.

هندوراس - خطوة أقرب إلى العدالة

في 31 يناير/كانون الثاني، قبض على رجلين اشتبه في ضلوعهما في قتل المحامي ديونيسيو دياز غارسيا. وقد أمرت جلسة الاستماع الأولى التي عُقدت في 5 فبراير/شباط باحتجاز الرجلين إلى حين إعادتهما إلى المحكمة. وستوجه إليهما تهم رسمية في جلسة الاستماع الأولى التي يُتوقع أن تُعقد عما قريب.

وفي 4 ديسمبر/كانون الأول 2006، أُطلقت النار على ديونيسيو دياز غارسيا فأردى قتيلاً بينما كان يقود سيارته باتجاه المحكمة العليا في هندوراس للتحضير إلى جلسة استماع قضائية تبنتها «الرابطة من أجل مجتمع أكثر عدلاً»، وهي منظمة مسيحية مركزها هندوراس. وفي وقت وفاته، كان يمثل عدداً من حراس الأمن الذين ادعوا أنهم طردوا من عملهم ظلماً من قبل شركة أمنية خاصة.

وفي الأسابيع التي سبقت مقتل ديونيسيو دياز غارسيا وأعتبته، تعرض أعضاء في «الرابطة من أجل مجتمع أكثر عدلاً» للتهديد والترهيب. وبعد حادثة القتل بثلاثة أيام، تلقى رئيس الرابطة كارلوس هيرانانديز رسالة تقول: «أنت الهدف التالي لأنك أنت [الرأس]».

استهداف النقبائين من قبل جميع أطراف النزاع في كولومبيا

قُتل ما يربو على 2000 نقابي في كولومبيا منذ عام 1986. ووقع أكثر من 138 آخرين ضحايا للاختفاء القسري. ولم يتم تقديم الأغلبية العظمى من المسؤولين عن عمليات القتل إلى العدالة. ومع أن عدد النقبائين الذين قتلوا في السنوات الأخيرة قد انخفض، فإن سلامتهم لا تزال مبعث قلق خطير. ففي عام 2007 قُتل ما لا يقل عن 39 نقابياً. ومع أن هذا العدد أقل بكثير من عدد الذين قتلوا في عام 2006، وهو 72 شخصاً، فقد ازداد العدد الإجمالي لحالات انتهاكات الحقوق الإنسانية للنقبائين من 382 حالة إلى 418 حالة. بيد أنه يبدو أن الأرقام الأخيرة لعام 2008 تشير إلى أن الانخفاض الذي حصل في عام 2007 ما هو إلا تحسن مؤقت. ووفقاً للأنباء الواردة، فإن ما لا يقل عن 17 نقابياً قُتلوا خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام. ويُعزى معظم حوادث قتل النقبائين إلى الجماعات شبه العسكرية المدعومة من الجيش وقوات الأمن، التي ما فتئت تحاول تقويض عمل النقبائين عن طريق القتل والتهديد بالقتل. كما أن قوات حرب العصابات كانت مسؤولة عن قتل بعض النقبائين.

وقد حاولت السلطات الكولومبية، مراراً، الادعاء بأن النقبائين مستهدفون إلى حد كبير لأسباب لا صلة لها بعملهم النقابي. غير أن معظم عمليات القتل والتهديدات بالقتل الموجهة ضد النقبائين وقع أثناء النزاعات العمالية. إن أمن النقبائين في الأجل الطويل يعتمد على اتخاذ إجراء حاسم بوضع حد للإفلات من العقاب، الذي يحمي المسؤولين عن انتهاكات حقوقهم الإنسانية. إذ أن الإفلات من العقاب على انتهاكات الحقوق الإنسانية للنقبائين يقف خلف 90 بالمئة من تلك الانتهاكات.

أخبار وتحديثات

الولايات المتحدة الأمريكية - المحكمة العليا في جورجيا تؤيد حكم الإعدام



رفضت المحكمة العليا في جورجيا السماح بإعادة محاكمة تروي ديفيز أو عقد جلسة استماع له. ففي 17 مارس/آذار، رفضت المحكمة الاستئناف الذي قدمه بأغلبية أربعة أصوات مقابل ثلاثة. وكان محاموه قد طلبوا عقد

محاكمة جديدة بعد ظهور أدلة تشير إلى احتمال براءته. وقال القضاة الثلاثة المعارضون إن الأغلبية لم تُعزَّ الاعتراف الكافي للأدلة الجديدة. وكان تروي ديفيز قد مُنح تأجيلاً لإعدامه في 16 يوليو/تموز 2007، أي قبل أقل من 24 ساعة من موعد إعدامه المقرر. وكان محكوماً بالإعدام منذ 16 عاماً بتهمة قتل شرطي في عام 1989. إن فرصته الأخيرة للنجاة من الإعدام ربما تكون بين يدي مجلس الرأفة في جورجيا. ظل تروي ديفيز يدافع عن براءته من التهمة طوال الوقت.

أخبار سارة! إطلاق سراح سجين إيرانية محكوم عليها بالإعدام

في 17 مارس/آذار 2008 أُطلق سراح مكرمة إبراهيمي، وهي امرأة إيرانية حُكم عليها بالإعدام رجماً، من سجن تشوئين في إقليم قزوین بشمال غرب إيران. وقد قضت في السجن أحد عشر عاماً. وكانت مكرمة إبراهيمي قد حُكم عليها بالإعدام عقب إدانتها بارتكاب الزنا مع جعفر كياني التي كان لها منه طفلان. وقد رُجم جعفر كياني حتى الموت في 5 يوليو/تموز 2007.

وكان من المقرر تنفيذ حكم الإعدام رجماً في 17 يونيو/حزيران 2007. إلا أن نشطاء حملة «أوقفوا الرجم إلى الأبد» في إيران نشرت خبر الإعدام المقرر، مما أدى إلى اندلاع احتجاجات محلية وعالمية على نطاق واسع، من بينها معارضة منظمة العفو الدولية. في أواسط أكتوبر/تشرين الأول 2007، أرسل رئيس القضاء قضية مكرمة إبراهيمي إلى لجنة العفو والرأفة، التي أمرت بإطلاق سراحها. ويُعتقد أنها مُنحت عفواً من المرشد الأعلى آية الله علي خامنئي. وقال شادي صدر، قائد حملة «أوقفوا الرجم إلى الأبد»، إن ذلك القرار «كان قراراً نادراً.... ولا يمكن إنكار دور الرأي العام والضغط المحلية والدولية فيه».

للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر: إيران: ضعوا حداً للإعدام رجماً (MDE 13/001/2008).

وكجزء من تحرك «أسبوع العمل» في ديسمبر/كانون الأول 2007، وتزامناً مع ذكرى مقتل ديونيسيو دياز غارسيا، التقت «الرابطة من أجل مجتمع أكثر عدلاً» بالسلطات الهندوراسية والسفراء الأجانب. وما انفكت منظمة العفو الدولية تناضل بنشاط من أجل حماية أعضاء الرابطة وتحقيق العدالة لديونيسيو دياز غارسيا.

وفي رسالة شكر إلى منظمة العفو الدولية، كتبت «الرابطة من أجل مجتمع أكثر عدلاً» تقول: «نود أن نتقدم بالشكر من القلب إلى منظمة العفو الدولية... فلولا دفاع ودعم منظمة العفو الدولية وغيرها من المنظمات، لما جرى القبض على بعض المتورطين». وستواصل المنظمة مراقبتها الوثيقة لسير العمل في هذه القضية، والضغط من أجل تقديم جميع الضالعين في عملية القتل إلى العدالة.

للاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن هذه القضية وحول الأخطار التي تواجه المدافعين عن حقوق الإنسان في هندوراس، انظر: الاضطهاد والمقاومة: تجربة المدافعين عن حقوق الإنسان في غواتيمالا وهندوراس (AMR 02/001/2007)



مظاهرون يحتجون على قتل أليخاندرو أوربي تشاكون.

للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر: كولومبيا: عمليات القتل والاعتقالات التفسيرية والتهديدات بالقتل - واقع العمل النقابي في كولومبيا (AMR 23/001/2007) على موقع المنظمة (www.amnesty.org). اتصل بمكتب فرعك للاطلاع على العمل مع المجموعات الكولومبية لمنظمة العفو الدولية بشأن الأنشطة التي تقوم بها من أجل النقبائين وحقوق الإنسان.

المملكة العربية السعودية

شقيقان متهمان

ب«التحريض على الاحتجاج»

حُكم على الدكتور عبد الله الحامد وشقيقه عيسى الحامد بالسجن أربعة أشهر وستة أشهر على التوالي بتهمة «التحريض على الاحتجاج». وكانا قد أيدا مظاهرة سلمية قامت بها النساء خارج سجن بريدة، ودعون فيها إلى توجيه تهم إلى أقبائهن من المعتقلين السياسيين وتقديمهم إلى محاكمات عادلة، أو إطلاق سراحهم.

وقد قبض على عدد من النساء، ولكن أُطلق سراحهن بعد ذلك بفترة وجيزة. كما قبض على الدكتور عبد الله الحامد وعيسى الحامد في الوقت نفسه، ثم أُطلق سراحهما بكفالة بعد أربعة أيام. وفي وقت لاحق، قُدموا إلى المحاكمة وأدينوا من قبل محكمة جنائية في بريدة. وفي 8 مارس/آذار، بدأ كل منهما بقضاء مدة حكمه بالسجن. إن منظمة العفو الدولية تعتبرهما من سجناء الرأي، وتعتقد أنهما عرضة للتعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة. وقيل سجنه هذه المرة، كان الدكتور عبد الله الحامد قد اعتُقل مرات عدة من دون محاكمة، مع آخرين من منتقدي الحكومة، بسبب نضالهم من أجل حرية التعبير واحترام حقوق المعتقلين. وفي عام 2007، ذكر أنه، مع نشطاء آخرين،

تركيا

تهديد محام تركي

تلقى أورهان كمال جنغيز، وهو محام ومدافع عن حقوق الإنسان وكاتب عمود في إحدى الصحف، تهديدات عديدة وتعرض للترهيب بسبب عمله. وقد تلقى التهديدات أثناء قيامه بعمله القانوني دفاعاً عن ثلاثة رجال قتلوا في هجوم على دار نشر مسيحية في إقليم ملاطية بجنوب شرق تركيا في أبريل/نيسان 2007.

وعندما سافر إلى ملاطية لحضور محاكمة أشخاص متهمين بالقتل العمد، قرأ في جريدة محلية معلومات تتعلق به وبأعضاء آخرين في الفريق القانوني، لا يمكن الحصول عليها إلا من خلال التنصت على مكالماته الهاتفية وبريده الإلكتروني. وقد اكتشف فيما بعد أن رسالة كانت قد أرسلت إلى المدعي العام في ملاطية تتهمه بالضلوع في عمليات القتل التي وقعت في دار «زيرفي» للنشر. كما أرسلت له رسائل تتضمن تهديداً لسلامته. وبعد طلبات متكررة، تم تعيين حارس له في 27 فبراير/شباط. بيد أنه لم يتم التحقيق في التهديدات الموجهة له. وقد عمل أورهان كمال جنغيز كمحام ومدافع عن حقوق الإنسان في تركيا قرابة 15 عاماً. وكان عضواً مؤسساً في الفرع التركي لمنظمة العفو الدولية، ومثل ضحايا انتهاكات حقوق

دعوا الملك علناً إلى وضع حد لإفلات موظفي وزارة الداخلية الذين يرتكبون انتهاكات حقوق الإنسان من العقاب. وكانت حكومة المملكة العربية السعودية قد قبضت على الآلاف من منتقدي الحكومة ومعارضها باسم «الحرب على الإرهاب» واحتجزتهم. وغالبا ما يتعرض الأشخاص الذين ينتقدون السلطات لانتهاكات جسيمة لحقوقهم على أيدي أفراد قوات الأمن التابعين لوزارة الداخلية. وقد اعتُقل العديد من الأشخاص بمعزل عن العالم الخارجي من دون تهمة أو محاكمة، وحُرموا من الاتصال بالمحاميين واللجوء إلى المحاكم، وتعرضوا للتعذيب وإساءة المعاملة، مع إفلات الجناة من العقاب. وتقتصر المحاكمات كثيراً عن الإيفاء بالمعايير الدولية للمحاكمة العادلة.

يرجى كتابة مناشدات إلى السلطات تدعوها فيها إلى إطلاق سراح الدكتور عبدالله الحامد وشقيقه عيسى الحامد، وتحثونها على إبطال الإدانة والحكم في قضية الرجلين، وإطلاق سراحهما فوراً وبلا قيد أو شرط. ترسل المناشدات إلى: الممثلين الدبلوماسيين للمملكة العربية السعودية المعتمدين في بلدكم. ترسل نسخ إلى: السيد تركي بن خالد السديري، رئيس لجنة حقوق الإنسان، ص.ب. 5889، الرياض، 11515، شارع الملك فهد، المبنى رقم 373، الرياض، المملكة العربية السعودية. فاكس رقم: +9661-1-4612061



الإنسان في مختلف أوساط الطيف السياسي. وكان ضحايا الهجوم على دار «زيرفي» للنشر - مواطنان تركيان ومواطن ألماني - يعملان هناك كموظفين. وقد تم تقييد أيديهم وأرجلهم وحز رقابهم. وكان الموظفون قد تلقوا تهديدات بالقتل في الأشهر التي سبقت تنفيذ العملية.

يرجى كتابة مناشدات إلى السلطات التركية، تدعوها فيها إلى إجراء تحقيق عاجل وواف ومستقل في التهديدات التي وُجّهت إلى أورهان كمال جنغيز، وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة. ترسل المناشدات إلى: نائب المدعي العام نوبتشي سافتشيليجينا على العنوان التالي: Duty Prosecutor Nobetci Savciligina, Ankara Cumhuriyet Savciligina, Ankara Adliye Binasi, Sıhhiye/Ankara, Turkey. Fax: +90 312 312 3940 طريقة المخاطبة: سعادة المدعي العام

آلاف الأشخاص يتحركون من أجل وضع حد للعنف في كينيا



قادت منظمة العفو الدولية «يوم التحرك من أجل كينيا» في 27 فبراير/شباط 2008، الذي دعت فيه إلى وضع حد لأعمال العنف التي اندلعت عقب الانتخابات، وإلى إخضاع جميع مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان للمساءلة من خلال محاكمات عادلة.

وفي تظاهرة تضامنية عالمية مع شعب كينيا، نظم أعضاء المنظمة في شتى أنحاء العالم اعتصامات وسهرات وقاموا بجمع توقيعيات وتظاهروا خارج سفارات كينيا بهدف إبراز الأزمة وممارسة الضغط من أجل التوصل إلى حل. وفي 27 مارس/آذار قدمت 10753 عريضة إلى السلطات الكينية.

ومنذ انتخابات 27 ديسمبر/كانون الأول 2007 المختلف بشأنها، تمزقت كينيا بسبب أعمال العنف بدوافع سياسية وعرقية. ووردت أنباء عن مقتل ما لا يقل عن 1000 شخص وتهجير ما يزيد على 500000 شخص داخليا. ولم يُعتقل ويُتهم سوى حفنة من المسؤولين عن تلك الأعمال.

وقد هدأت حدة العنف بعد توقيع اتفاق اقتسام السلطة في 28 فبراير/شباط. وحظيت الوساطة التي قادها الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان بدعم الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي

والولايات المتحدة الأمريكية. وتم الاتفاق على مقترحات تتعلق بإنشاء لجنة تحقيق في أعمال العنف التي أعقبت الانتخابات، وإنشاء لجنة للحقيقة والعدالة والمصالحة تضم قانونيين محليين ودوليين.

وفي الوقت الذي تعتبر هذه الخطوات إيجابية من جانب الحكومة الكينية، فإن الإفلات من العقاب على أعمال العنف السياسي في كينيا لا يزال متفشياً على الرغم من طرح مقترحات مشابهة في الماضي. فقُرِعَت «لجنة التحقيق القضائية في الصدمات القبلية» التي أنشأت للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في الفترة التي سبقت الانتخابات العامة في عامي 1992 و 1997 عن دفع الحكومة إلى اتخاذ إجراء إيجابي. ولم يتم التحقيق مع أي من الأشخاص الذين وردت أسماؤهم في توصيات تقرير اللجنة، كما لم يُقدم أحد منهم إلى العدالة.

واستمر أعضاء منظمة العفو الدولية في النضال من أجل وضع حد للإفلات من العقاب في كينيا عن طريق الاجتماع مع ممثلي الحكومة الكينية في بلدانهم، وتبين مستوى الاهتمام العام الدولي.



من اليسار في الأعلى بعكس اتجاه عقارب الساعة: أعضاء الفرع المكسيكي لمنظمة العفو الدولية يتظاهرون خارج مركز خوسيه مارتى الثقافي دعماً ليوم التحرك من أجل كينيا، مكسيكو سيتي؛ أعضاء الفرع الهولندي لمنظمة العفو الدولية يُظهرون تضامنهم مع شعب كينيا في أمستردام؛ أعضاء فرع منظمة العفو الدولية في بوركينا فاسو ومشاركون آخرون يدعون الحكومة الكينية إلى حماية الناس من أعمال العنف بدوافع سياسية وعرقية؛ أعضاء منظمة العفو الدولية يتجمعون خارج السفارة الكينية في لندن، بالملكة المتحدة.

تحسين مستوى شبكات الدعم للناجيات من العنف المنزلي في بيلاروس



حلقة دراسية تدريبية في بيلاروس حول منع العنف المنزلي. وقد تم تشجيع الشرطة على حضور جميع الجلسات.

في المنطقة، دعت المنظمة أعضائها إلى إرسال الشوكولاتة إلى المنظمات غير الحكومية النسائية في بيلاروس. وتجلت الفكرة في «سلسلة تضامنية عالمية من الشوكولاتة»، من شأنها التحايل على القانون الذي يعرقل التعاون بين المنظمات غير الحكومية الأجنبية والبيلاروسية. الأمر الذي يمنع مصادر التمويل من الناحية الفعلية. وفيما بعد، أُغرقت المنظمات غير الحكومية النسائية «بالتحيات الحلوة». ثم أرسلت الشوكولاتة ورسائل الدعم إلى النساء والأطفال الذين تضرروا مباشرة بأعمال العنف في إطار العائلة.

وُجِدَتْ أسماء الأشخاص وبعض المنظمات بشكل متعمد. انظر أيضاً النشرة الإخبارية، عدد مارس/آذار 2007.

تحركوا الآن! واصلوا إرسال رسائل الدعم - بما فيها الشوكولاتة - وأظهروا تضامنكم مع المنظمات غير الحكومية للمرأة في بيلاروس. أرسلوا رسائلكم لعناية: فريق بيلاروس في منظمة العفو الدولية على العنوان التالي: The Belarus Team, Amnesty International, International Secretariat, 1 Easton Street, London, WC1X 0DW, United Kingdom

أصبح بإمكان ضحايا العنف المنزلي من النساء الحصول على الدعم بفضل مبادرة أطلقتها منظمة العفو الدولية.

ففي عام 2006، استضافت منظمة العفو الدولية مؤتمراً حول العنف ضد المرأة عُقد في كييف بأوكرانيا واستغرق يومين. وفيه التقت منظمات غير حكومية لحقوق المرأة من جورجيا وبيلاروس وأوكرانيا. وقد شكّل المؤتمر حافزاً لتعدد سلسلة ناجحة من الحلقات الدراسية التدريبية على مستوى البلاد بأسرها، أدارتها منظمة غير حكومية لحقوق المرأة بيلاروسية في العام التالي. وبدعم من الفرع السويسري لمنظمة العفو الدولية، عملت المنظمة بشكل وثيق مع خبير بولندي في مجال العنف المنزلي كانت قد التقت في مؤتمر عام 2006. وركزت الحلقات الدراسية على تدريب المختصين على العمل مع الناجيات من العنف المنزلي وعلى إدارة الخطوط الهاتفية الساخنة. وقال ممثل للمنظمة: «منذ بدء مشروعنا، أصبح لدينا الآن سبعة خطوط هاتفية ساخنة أخرى في مختلف أنحاء البلاد». وتتطلع المنظمة إلى مزيد من التمويل كي تتمكن من الاستمرار في عملها. وكجزء من عملها من أجل تعزيز مناهضة العنف ضد المرأة

لجنة تابعة للأمم المتحدة تنتقد الولايات المتحدة الأمريكية بشأن قضايا عنصرية

انتقدت لجنة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري سجل الولايات المتحدة في مجال سلسلة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمدنية. ولدى دراستها لبواعث القلق بشأن العنصرية في نظام العدالة الجنائية، أشارت إلى التفاوت في فرض عقوبة السجن المؤبد من دون إمكانية الإفراج المشروط للأطفال، وهو استخدام محدد لهذه العقوبة حثت اللجنة حكومة الولايات المتحدة على إلغاؤه. كما دعت الولايات المتحدة إلى اتخاذ جميع التدابير الضرورية، ومنها إعلان وقف تنفيذ أحكام الإعدام، لضمان عدم فرض عقوبة الإعدام نتيجة للتمييز العنصري. واختلفت اللجنة مع موقف الولايات المتحدة بأن الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري لا تنطبق على معاملة المعتقلين الأجانب المحتجزين بصفقتهم «مقاتلين أعداء». ودعت إلى ضمان حق المعتقلين بموجب القانون الدولي، بما في ذلك إجراء مراجعة قضائية لقانونية الاعتقال وظروفه والحق في الإنصاف على انتهاكات حقوق الإنسان. وكانت منظمة العفو الدولية قد قدمت إلى اللجنة تقريراً موجزاً مكتوباً بعنوان: الولايات المتحدة الأمريكية: تقرير موجز مقدم من منظمة العفو الدولية إلى لجنة القضاء على التمييز العنصري (AMR 51/178/2007).



Amnesty International
International Secretariat
Peter Benenson House
1 Easton Street
London WC1X 0DW
United Kingdom
www.amnesty.org/ar
البريد الإلكتروني: newslett@amnesty.org
الاشتراكات: ppmsteam@amnesty.org